

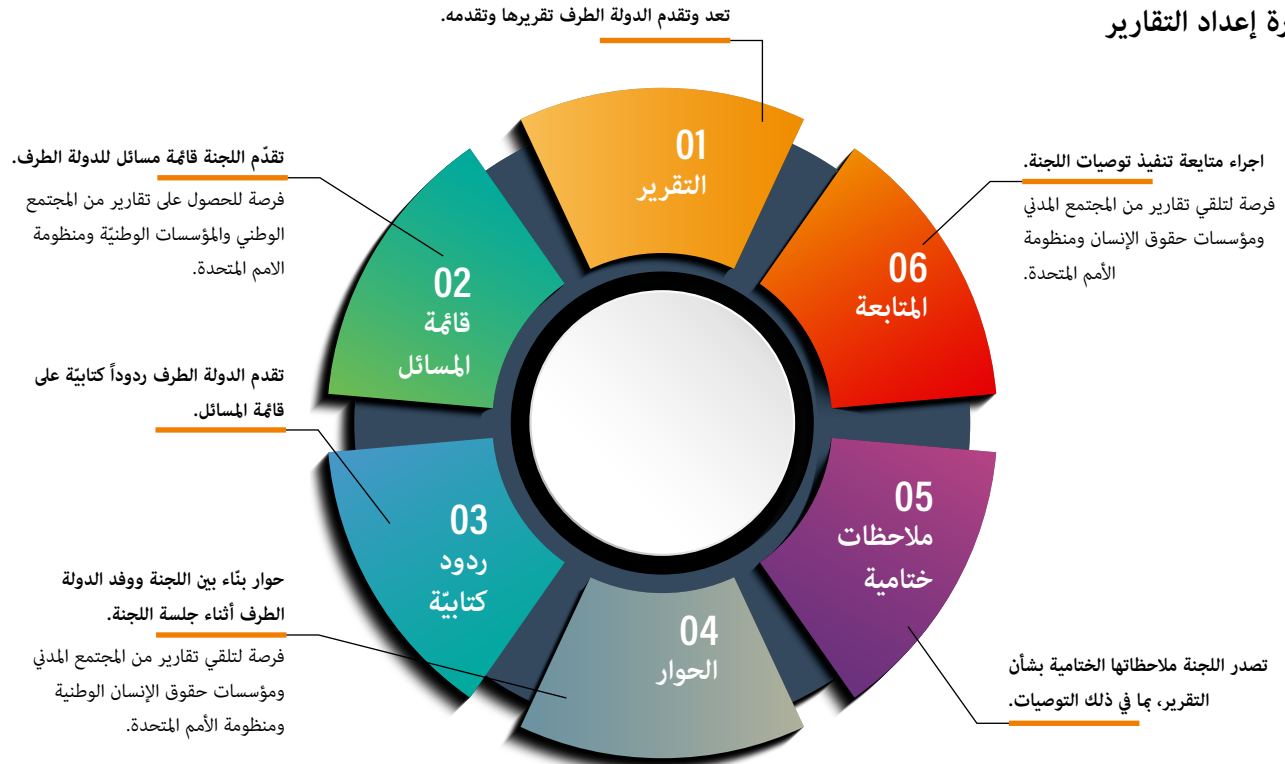
تقديم التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

يُعتبر إعداد وتقديم التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (اللجنة أو لجنة اتفاقية مناهضة التعذيب) عملية حوار بناءة (المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب). ومن خلال هذا الحوار تقرّر اللجنة بالعمل الإيجابي لتنفيذ الاتفاقية وتقديم مشورة مستنيرة بشأن الجوانب التي يوصى فيها بإجراء المزيد من الإصلاحات. ويمكن للحوار أو لأيّ توصيات تنتج عنه أن تدعم الجهود التي تبذلها الدول في مراجعة أو ضبط أو تأكيد قوانينها الوطنية، أو لتطوير أو لتحديث استراتيجياتها الوطنية وخطتها العملية لمكافحة التعذيب

وتمنح عملية إعداد وتقديم التقارير أيضاً الفرصة للدولة لطرح آراءها الخاصة حول السجل العام حول ممارساتها واجراءاتها الخاصة بمنع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة الأخرى، وتوفير الانصاف للضحايا.

ولكي تقدم عملية إعداد وتقديم التقارير أكبر قدر من فوائدها العملية للدول فإن من الأفضل التعامل معها على اعتبارها عملية مستمرة من التنفيذ وإعداد وتقديم التقارير والمتابعة، بما في ذلك فرصة التشاور والمشاركة مع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين.

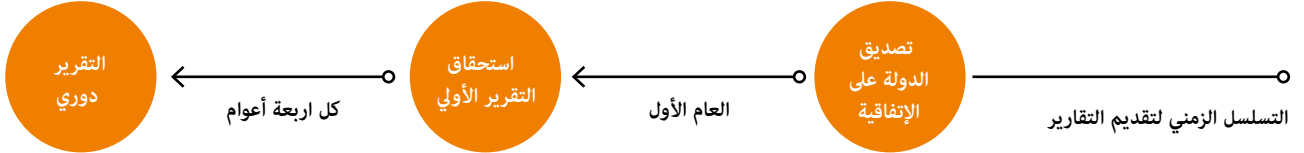
دورة إعداد التقارير



إن «أدوات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب» هي مجموعة من الأدوات العملية المعدة خصيصاً لتبادل الممارسات الجيدة بين الدول بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (UNCAT). وتقدم هذه الأدوات أفكاراً وإرشادات مواضيعية للممارسين الحكوميين وصناع السياسات ليستخدموها عند وضع أو استعراض الاستراتيجيات والآليات والإجراءات الملائمة للسياق والمتعلقة بالوقاية من التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة أو العقوبة، وعند توفير سبل الانتصاف لضحايا هذه الأفعال.

التقارير الأولية للجنة

تشمل الجوانب ذات الاهتمام الخاص للجنة، في التقرير الأولي، الأطر القانونية والمؤسسية الحالية ذات الصلة بمنع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أو العقوبة، وأي تدابير عملية قائمة، بالإضافة إلى خطط وكيف تعتمد الدولة تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب. ويعتبر تقديم امثلة محدّدة وإحصائيات عملاً مفيداً في توضيح كيفية إنفاذ الإتفاقية على المستوى المحلي. وعند إعداد الدول لتقاريرها الأولية قد تجد أن في إمكانها استخدام معلومات كانت قد ضمنتها تقاريرها التي تعدها بموجب المراجعة الدولية العالمية (UPR) أو أي هيئة أخرى من هيئات الاتفاقيات الأخرى حينما تكون مثل هذه المعلومات مناسبة بشكل مباشر لاتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب.



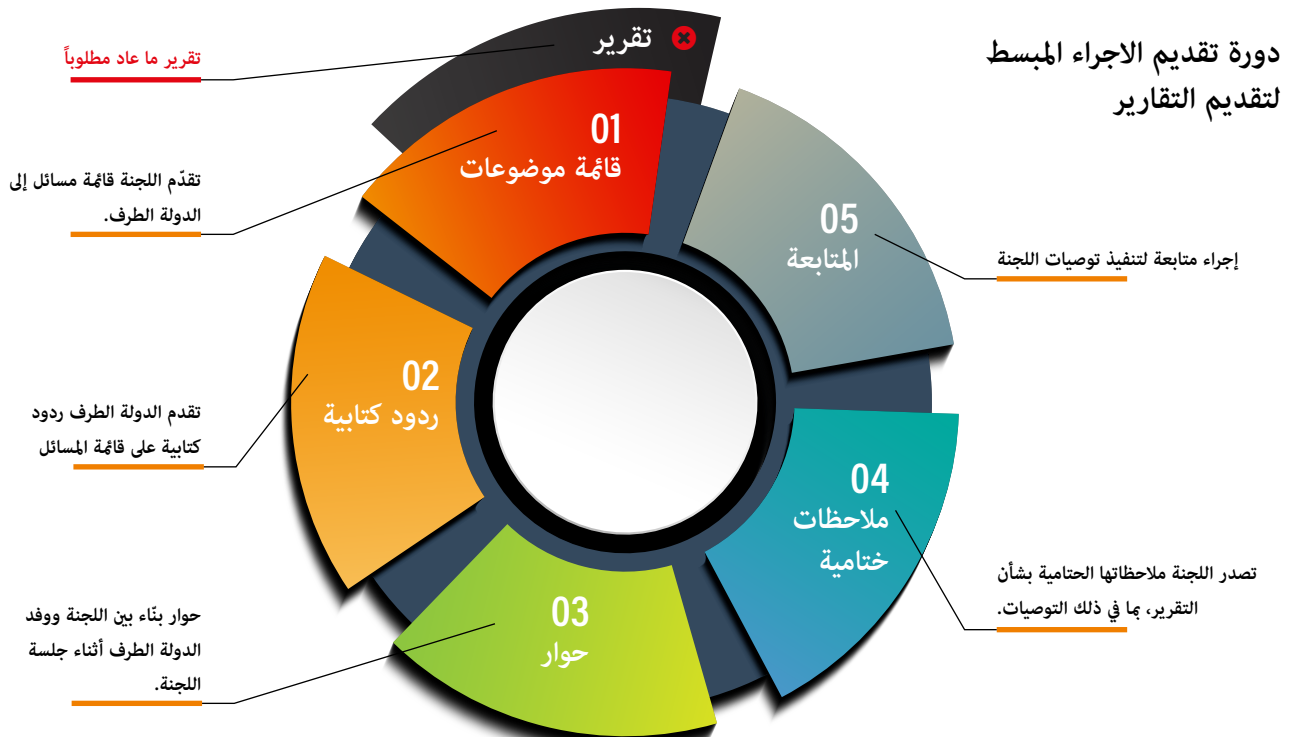
الخط الزمني لإعداد وتقديم تقارير دولة تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، السنة الأولى، التقرير الأولي؛ يُعد التقرير الدوري كل اربع سنوات.

الوثيقة الأساسية المشتركة - لجميع تقارير هيئات الاتفاقيات

للمساعدة في تبسيط عملية تقديم التقارير، تقدّم الدول وثيقة أساسية لكل هيئات الاتفاقيات تسمى «الوثيقة الأساسية المشتركة»، تحدّد المعلومات العامة والفعليّة عن جغرافية الدولة وعدد سكانها وأطرها الدستورية والقانونية، بالإضافة إلى الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ولا تحتاج هذه المعلومات لأن تُكرّر في التقارير إلى لجنة مناهضة التعذيب.

اختيار إجراءات مبسطة لإعداد وتقديم التقارير

يمكن الآن للدول الأطراف أن تستفيد من إجراء مبسط لإعداد تقارير قدمته اللجنة لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإعداد وتقديم التقارير. وبموجب هذا الاجراء تُرسل قائمة موضوعات للدولة الطرف قبل سنة، على الأقل، من مدى موعد تقديم تقريرها الدوري، ثم يتم النظر إلى الردود الكتابية للدولة الطرف بحسبانها التقرير الفعلي لتلك الدولة الطرف. ولا تحتاج الدولة الطرف التي قبلت بهذا الإجراء إلى تقديم كل من التقرير والردود الكتابية على قائمة المسائل. ويجوز للجنة أيضاً أن تقدم هذا الإجراء لدول ذات تقارير أولية تأخرت كثيراً عن موعدها.



تقديم التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب



في ابريل عام 2014، قبلت الكاميرون الاجراء المبسّط لكتابة التقارير حينما حلّ موعد تقديم تقريرها الدوري الخامس. أعدت اللجنة قائمة مسائل وبعثتها الى الدولة الطرف في 2015. وفي وقت لاحق قدّمت الكاميرون تقريرها الدوري الخامس في 11 أكتوبر 2016، وقامت اللجنة بمراجعتها في نهاية عام 2017.

الحوار

» نحن في لجنة مناهضة التعذيب، نسعى جاهدين لإقامة حوار بناء مع الدولة الطرف. ونحن نتطلع لأن تكون توصياتنا مفيدة حقاً للدولة الطرف في جهودها الرامية الى تنفيذ الاتفاقية. وتتكون اللجنة من أعضاء مستقلين من مجموعة واسعة من البلدان والمجالات المهنية، وهذا قد يكون مفيداً للغاية بالنسبة للدول لتلقي المشورة أو الآراء حول المناهج المختلفة التي قد تكون مناسبة للسياق المحدد لبلادهم.»

د. جينيس مودفيج، رئيس لجنة مناهضة التعذيب، 2017.

» ظل حوار الدمارك مع اللجنة دائماً حواراً صريحاً ومفيداً، وعلى الرغم من أننا لا نتفق بشكل دائم مع اللجنة فإنها تقدم لنا معلومات مفيدة لمساعدتنا في ان نفكر ملياً في وضعنا المحلي.»

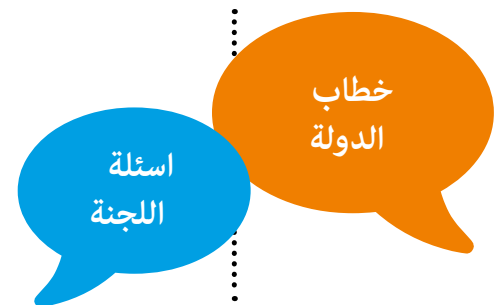
معالي كارستين ستوار، سفير الدمارك الدائم للأمم المتحدة في جنيف، 2017.

تفحص اللجنة تقارير الدولة الطرف في إحدى جلساتها الثلاث التي تُعقد في جنيف. وتتلقى الدول الأطراف دعوة لإرسال وفد الى تلك الجلسة. وإذ تضع بعض الدول في اعتبارها التحدي الذي تواجهه في إرسال وفد إلى جنيف فإن في امكان الدولة الطرف أن تطلب إجراء الحوار مع اللجنة عن طريق الاتصال عبر الفيديو. وسيحاول مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تلبية مثل هذا الطلب إذا كانت اتصالات الانترنت واختلاف الوقت يسمح بذلك.

إن للدول الأطراف الحرية في اتخاذ القرار بشأن حجم وتكوين وفودها المشاركة في الحوار مع اللجنة. ويمكن أن يقود الوفد، على سبيل المثال، وزير الشؤون الخارجية، أو وزير العدل، أو المدعي العام، أو رئيس الادارة الحكومية، أو سفير البعثة الدائمة للدولة الطرف في جنيف أو غيرهم من كبار المسؤولين. وقد وجدت بعض الدول أن من المفيد للحوار أن يكون الوفد متعدد القطاعات بمشاركة ممثلين من العديد من الوزارات وغيرها من السلطات المختصة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، كما يكون تكوينه متوازن من الجنسين (الجندر). وهذا يمكن أن يساعد الوفد في الرد على أي أسئلة محددة أو على أسئلة تقنية خلال عملية النظر في التقرير.

تجتمع اللجنة بشكل منفصل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs)، والآليات الوطنية لمنع التعذيب (NPMs)، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، على انفراد، وقبل النظر في التقرير.

يستمر الحوار ليومين ونصف.
يُبث النقاش مباشرة عبر تلفاز الأمم المتحدة على شبكة الانترنت على الرابط التالي: <http://webtv.un.org/live>.



ملاحظات وتوصيات ختامية

بمجرد الانتهاء من الحوار تصدر اللجنة «ملاحظات نهائية» تسلط الضوء على جوانب إيجابية بالإضافة الى مجالات لا تزال تحتاج للمزيد من الاهتمام، بالإضافة إلى التوصيات ذات الصلة وذلك لتوجيه الدول بشأن التدابير المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية بشكل كامل. كما تطلب لجنة مناهضة التعذيب من الدول الأطراف. أيضاً أن تقدم لها تقارير، في غضون عام، حول جوانب محددة، تتطلب المزيد من المتابعة قصيرة المدى (عادة لا تزيد عن ثلاث مسائل).

آليات وطنية مساعدة في إعداد التقارير وتنفيذ التوصيات



» إن أهم الأشياء هو البدء في تنفيذ الاتفاقية، ثم بعد ذلك تأتي التقارير»

السيد/عايز سيد - خيوم، النائب العام لدولة فيجي، الى الفعالية الاقليمية لمبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب لدول المحيط الباسفيكي حول المصادقة على وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ناتادولا، اكتوبر 2016.

وجدت بعض الدول أنها قد أسست آليات وطنية ذات مسئولية خاصة لتنسيق وإعداد تقارير الدول بالإضافة إلى رصد تقدمها في مجال تنفيذ ومتابعة توصيات اللجنة في ان تكون عملية وفعّالة.

يمكن للآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة أن تساعد في:

توفير بؤرة تركيز لجمع ومقارنة البيانات ذات الصلة والحديثة؛	تنسيق الردود وتعزيز التفاعل بين الوزارات والمؤسسات وأصحاب المصلحة، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآلية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب، (إن وجدت) والمجتمع المدني؛	توفير نقطة مركزية للمشاركة مع الهيئات الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان؛	تيسير التنفيذ والمتابعة من خلال النشر والاشراف على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات؛	بناء خبرة في مجال حقوق إنسان داخل الحكومة.
--	--	---	---	--

تفضل بعض الدول أنشاء آليات دائمة أكثر مما تفضل القيام بترتيبات خاصة، إذ توفر الاستخدام الجيد للموارد وتوفر الاستمرارية المطلوبة والمشاركة المستدامة عبر الوزارات ذات الصلة ومع عدد من أصحاب المصلحة. وقد يكون للآليات الدائمة تفويض دائم وأن يكون مقرها إما داخل وزارة حكومية واحدة أو تجمع عبر عدد من الوزارات، أو في آلية منفصلة مؤسسياً بواسطة الحكومة. ومع ذلك يمكن للدول أن تقرر بشأن الهيكل الأكثر ملاءمة لسياقاتها المحددة.

لاتفيا: مجموعة عمل لإعداد التقرير

لأجل المساعدة في صياغة تقريرها الخامس للجنة مناهضة التعذيب أنشأت لاتفيا فريق عمل يتكون من ممثلين من مجموعة من الوزارات. بالإضافة إلى شرطة الدولة ومكتب المدعي العام. ودعت مجموعة العمل ممثلين من منظمات المجتمع المدني لتقديم تعليقاتهم على مسودة التقرير. وسعت مجموعة العمل أيضاً للحصول على تعليقات من مكتب أمين المظالم. وعقب الموافقة الرسمية على التقرير ينشر التقرير في المجلة الرسمية للدولة (لاتفيجاس فاستنيسيس) ونشره في موقع وزارة الشؤون الخارجية على الانترنت، وموقع مكتب ممثل مجلس الوزراء وذلك قبل توزيعه على المنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى صفحات الانترنت الخاصة بالمؤسسات العامة الأخرى للدولة.

بورغواي : نهج منسق من خلال شبكة من المؤسسات

تم إعداد تقرير بورغواي السابع الى اللجنة باستخدام شبكة تنسيق من مؤسسات. وتكونت «شبكة حقوق الإنسان للمستوى التنفيذي» من 23 مؤسسة، بما في ذلك ممثلين من الجهاز التشريعي والقضائي ومنظمات المجتمع المدني. وتشرف على الشبكة وزارة العدل. وللشبكة تفويض واسع يشمل رصد تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، والمساعدة في إعداد التقارير التي تقدم الى هيئات اتفاقيات حقوق الإنسان، ووضع خطط عملية للتنفيذ. وللمساعدة في جمع بيانات ودعم عمل هذه الشبكة أقامت بورغواي، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان (OHCHR) نظاما عاما لجمع المعلومات ورصد التوصيات الصادرة من هيئات حقوق الإنسان.

رواندا: وحدة عمل تنفيذ مهام متعددة المؤسسات بقيادة وزارة العدل



تم تنسيق عملية إعداد تقرير جمهورية رواندا الدوري الثاني المقدم للجنة بواسطة «وحدة العمل الوطنية لتنفيذ مهام إعداد تقارير هيئات الاتفاقيات». وتتولى وزارة العدل رئاسة وحدة عمل تنفيذ المهام؛ وتتكون الهيئة من ممثلين من جميع فروع الحكومة، بالإضافة إلى المجتمع المدني. وللمساعدة في إعداد التقرير للجنة نظمت وحدة عمل تنفيذ المهام اجتماعات ومشورات مع أصحاب المصلحة شملت ورش عمل ومقابلات مع ممثلين للمؤسسات العامة المسئولة عن انفاذ الاتفاقية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

المشورة عند إعداد التقارير وتنفيذ التوصيات



في ما يتعلق بإعداد التقارير وإمعان التأمل في ملاحظات وتوصيات اللجنة، تجري العديد من الدول مشورات عبر الإدارات الحكومية ذات الصلة ومع عدد آخر من أصحاب المصلحة مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوقائية الوطنية لمنع التعذيب (NPMs)، والمنظمات غير الحكومية. وهذا لا يساعد الحكومة فقط في جمع معلومات دقيقة وذات صلة وإنما اتضح أيضاً أنه يؤسس لخطوط اتصال بين مؤسسات الدولة وغيرها من الكيانات، وبناء الثقة بينها وتوطيد العلاقات بحيث يمكن تنفيذ أيّ إصلاحات بطريقة أكثر سلاسة. ويمكن ان تساعد مكاتب الإحصاء أيضاً في توفير وجمع البيانات الهامة للتقارير.

بوركينافاسو: مشورات مع الادارات الحكومية والمجتمع المدني



تم إعداد تقرير دولة بوركينافاسو الأولي للجنة عقب مشاورات مع عدد من الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وشملت عملية التشاور عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة وفريق إعداد التقرير، وتحليل ومراجعة مطبوعاتهم عن طريق ورشة عمل للتحقق من صحة المعلومات. وقد حضر ورشة عمل التحقق من صحة المعلومات عدد من أصحاب المصلحة المعنيين بقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وبالتعذيب على وجه الخصوص. وكان مشروع التقرير قد عرض أمام اللجنة الوزارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واعتمده مجلس الوزراء. ولاحظت بوركينافاسو أن عملية إعداد تقريرها اتاحت لها فرصة مراجعة أحكامها القانونية والإدارية والقضائية المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

تشيلي: جمع الاحصائيات



قدمت تشيلي، لأجل تقريرها الدوري السادس، مرفقاً يتضمن مجموعة من الاحصائيات المصنفة. وكان قد تم تجميع البيانات من معلومات وردت من وزارات مختلفة ومؤسسات تابعة للدولة وغطت مجموعة من القضايا، مثل عدد الرجال والنساء المحتجزين / المحتجزات في أماكن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وعدد الأفراد الأجانب المحتجزين، وتفاصيل عن التحقيقات في مزاعم سوء المعاملة ونتائجها، وعدد وجنسيات الأشخاص الذين تم تسليمهم وتفاصيل حالات الوفيات في أماكن الاحتجاز.



تم التنسيق لاعداد تقرير تيمور الشرقية الأولي للجنة بواسطة فريق أساسي يتكون من ثمانية أشخاص بقيادة وزارة العدل. كما ساعد الأفراد الذين يشكلون نقاط الارتكاز، والذين ينتمون إلى الوزارات التنفيذية والمحليات، بالإضافة لوكالات الأمم المتحدة المشاركة في انفاذ الاتفاقية، ساعدوا في عميات التشاور حول التقرير. وتلقت تيمور الشرقية دعماً تقنياً ودعماً في مجال بناء القدرات من وحدة الأمم المتحدة الاستشارية لحقوق الإنسان (HRAU) في تيمور الشرقية للمساعدة في تقديم تقريرها الأولي. ومن أجل جمع البيانات للتقرير عُقدت مشورات عامة في ست مجالس بلدية، شاركت فيها سلطات محلية ومنظمات مجتمع مدني وممثلين للأديان والشرطة والجيش والعاملين في المجال الصحي والتعليمي ومكتب أمين المظالم.

استخدام الحوار مع اللجنة لاصلاح الاستراتيجيات المحلية والتنفيذ



تساعد الملاحظات النهائية والتوصيات الصادرة عن اللجنة الدول الأطراف على تقييم أولوياتها المحلية في المجالات ذات الصلة، مثل السجون، أو الشرطة والعدالة الجنائية، او الاصلاح التشريعي، أينما كان ذلك مناسباً، وتحديد الإجراءات والمصادر والمسئوليات أينما كان ذلك مناسباً. وفي وقت المصادقة ليس من المتوقع أن يكون للدول سجل مثالي وإنما ربما إظهار بعض التقدم في مجابهة التحديات في المرحلة الأولى من خلال تحديد مثل هذه التحديات وتسليط الضوء على أي إجراءات يمكن اتخاذها أو خطط للرد عليها.

تجد بعض الدول إن وضع نظام لتجميع توصيات في مجموعات حسب المواضيع عبر هيئات الاتفاقيات والاستعراض الدوري الشامل يمكن أن يساعد في تحليل التوصيات وتحديد الازدواجية والأولويات ذات الصلة. ويمكن بسهولة تجميع التوصيات المتعلقة بمنع التعذيب بهذه الطريقة.

إن نشر نتائج الحوار، من خلال اجتماع، مثلاً، مع مجموعة من أصحاب المصلحة، مما في ذلك المنتديات العامة، الكترونياً وعبر وسائل الاعلام، يمكن أن يزيد الشفافية والثقة في الحكومة ويساعد في بناء تحالفات، ويساعد في نهاية المطاف في تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. كما يوفر فرصة للتعريف اعلامياً بالمظاهر الإيجابية التي سلّطت اللجنة الضوء عليها.

البيرو: تطوير استراتيجية إتصال



في البيرو، يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مسئولية صياغة التقارير بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة. وينشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقارير الدولة على موقعه على شبكة الانترنت مع الملاحظات الختامية للجنة. كما ترسل الاخطارات الرسمية عن الملاحظات الختامية لكل المؤسسات الاعضاء في المجلس، وكذلك إلى كل الوكالات التي يتصل عملها اتصالاً وثيقاً بالمسائل التي تغطيها الاتفاقية؛ ويشمل ذلك المسؤولين الحكوميين والوكالات الحكومية المختلفة وأفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية، الذين يشاركون في كتابة التقرير.

المملكة المتحدة: المشاركة في لجنة برلمانية لوضع استراتيجيات تنفيذ



أنشئت في المملكة المتحدة لجنة برلمانية مشتركة لحقوق الإنسان لدراسة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المملكة المتحدة. وتتكون اللجنة من 12 عضواً يتم تعيينهم من مجلسي العموم واللوردات. ويتعلق جزء من تفويض اللجنة بمراجعة الملاحظات الختامية من هيئات معاهدات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة مناهضة التعذيب، مع المسؤولين الحكوميين المعنيين، ومناقشة الخطوات التي تؤدي إلى تنفيذ التوصيات. كما يمكن للجنة أيضاً السعي للحصول على معلومات إضافية من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. وبمجرد الانتهاء من عملية الفحص تنشر اللجنة المشتركة تقريراً مفصلاً يتضمن تقييم المجالات ذات الأولوية للتنفيذ. ويمكن للحكومة أن تستخدم هذا التقرير نفسه لوضع استراتيجياتها لمناهضة التعذيب.

أوزبكستان: وضع حملة تنفيذ وخطة عمل



للمساعدة في عملية متابعة أوزبكستان لتقريرها الدوري الثالث إلى اللجنة، أنشأت مجموعة عمل تتكون من ممثلين لهيئات حكومية ومنظمات غير حكومية لإعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية. كما دشنت أوزبكستان أيضاً حملة واسعة لرفع الوعي بنتائج النظر في التقرير. وتمت ترجمة الملاحظات الختامية إلى اللغة الأوزبكية ونشرها بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والنوادي والجمعيات والاعلام. كما تم على نطاق واسع حواراً حول الملاحظات الختامية في اجتماعات اللجان البرلمانية، وفي أعلى مستويات أجهزة السلطة القضائية ووكالات إنفاذ القانون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني.

مساعدات تقنية



على المستوى المحلي يقدم موظف الأمم المتحدة لدى المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) الدعم التقني وبناء القدرات للدول في العديد من المجالات، بما في ذلك تلك الحكومات التي ترغب في إنشاء آليات تنفيذية وطنية دائمة لإعداد التقارير والتنفيذ والمتابعة. ويمكن الآن إجراء الكثير من التنسيق وإعداد التقارير بشكل تلقائي باستخدام برمجيات جاهزة تم تطويرها من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).

ويمكن للدول أن تسعى للحصول على دعم إضافي وتوجيه بشأن إجراءات تقديم التقارير والمتابعة من قبل سكرتارية المبادرة في جنيف، و مجموعة أصدقاء وشركاء المبادرة.

» وعلى نحو خاص، ظلت نتائج المراحل الأولى تخضع للملاحظة من خلال برنامج بناء القدرات لدي هيئات الاتفاقيات، والذي أنشئ بوصفه أحد نتائج عملية تعزيز هيئات الاتفاقيات. إن وجود زملاء متخصصين على أرض الواقع من خلال شبكة مكاتبنا الإقليمية قد عزز قدرتنا على دعم الدول في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بأعداد وتقديم التقارير وتوسيع نطاق مصادقتها على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان»

كيت غيلمور، نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الجلسة 34، المادة 10 في 23 مارس 2017.

أشياء يجب وضعها بعين الاعتبار



آليات وطنية للمساعدة في إعداد التقارير والمتابعة.

1.

هل هناك آلية وطنية تدعم إعداد التقارير وتنفيذ ومتابعة التوصيات والملاحظات من المراجعة الدولية الشاملة او من غيرها من هيئات الاتفاقيات التي يمكن أن تُستخدم أيضا لتسهيل رفع التقارير الى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؟

2.

هل تستخدم الدولة آلية وطنية مخصصة لإعداد التقارير؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن جعل تلك الآلية آلية دائمة لتوفير الاستمرارية والمساعدة في الجمع المنتظم للبيانات ذات الصلة ورصد عملية متابعة التوصيات؟

3.

إذا لم يكن هناك هيكل قائمة بما الذي يمكن أن يعمل بشكل أفضل لدعم عملية إعداد التقارير ووضع خطط وطنية للتنفيذ والمتابعة؟

جمع المعلومات والتنسيق والتشاور قبل اعداد التقارير.

4.

هل يمكن أن يساعد تعيين نقاط ارتكاز للمسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب في الوزارات ذات الصلة، في جمع المعلومات وتنسيق ونشر البيانات الضرورية؟

5.

كيف يمكن تسجيل وتبادل البيانات الخاصة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؟ هل يمكن وضع نظام لتجميع توصيات مصنفة حسب المسائل، من هيئات اتفاقيات الأمم المتحدة والإستعراض الدوري الشامل؟ هل يشارك مكتب الاحصائيات في إعداد تقارير الدولة الطرف؟

6.

هل هناك عملية تشاور بشأن تقرير الدولة إلى اللجنة (لجنة مناهضة التعذيب) قبل تقديم التقرير؟ هل هناك قائمة محدّثة تضم أصحاب المصلحة الرئيسيين للتشاور معهم، بما في ذلك نقاط الارتكاز في الوزارات، وفي مؤسسات الدولة، والوكلاء، بالإضافة إلى الآلية الوقائية الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، حيثما يكون ذلك ذا صلة. تسهيل عملية إعداد التقارير والحوار مع اللجنة (لجنة مناهضة التعذيب)؟

تسهيل إعداد التقارير والحوار مع اللجنة

7.

هل عرض على الدولة الطرف، أو طُلب منها، خيار استخدام الاجراء المبسط لتقديم التقارير؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل يساعد هذا في عملية إعداد التقارير؟

8.

هل نظرت الدولة في طلب عقد اتصال بالفيديو للسماح لوفد متعدد القطاعات أن يشارك في النظر في إعداد التقرير وتجنّب النفقات الكبيرة للسفر إلى جنيف؟

.9

كيف يمكن للدولة أن تنشر الملاحظات والتوصيات الختامية للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وتوصياتها؟ وهل يمكن نشر تقرير الدولة والملاحظات الختامية على الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الخارجية أو وزارة العدل؟ هل يمكن للوزارة المسؤولة أن تعقد مؤتمراً صحفياً بعد المراجعة؟ هل يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لرفع الوعي؟.

.10

هل هناك أي فرصة لمراجعة برنامية لتقرير الدولة وللملاحظات الختامية؟

التنفيذ والتوصيات

.11

هل نظرت الدولة في إدراج توصيات اللجنة (لجنة مناهضة التعذيب) في خطة عمل وطنية بشأن منع التعذيب، أو في استراتيجية حقوق إنسان داخل حدودها؛ حسب الاقتضاء؟ حول خطة عمل وطنية لمنع التعذيب يرجى النظر إلى [أدوات تنفيذ مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب/اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب 2017](#) بشأن استراتيجيات الدول لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

مصادر إضافية:

- [إعداد التقارير الأولية - مبادرة مناهضة التعذيب الى لجنة مناهضة التعذيب.](#)
- [موجهات لجنة مناهضة التعذيب لمتابعة الملاحظات النهائية.](#)
- [مذكرة الأمم المتحدة التوجيهية للدول الأطراف حول إجراء حوار بناء مع هيئات اتفاقيات الأمم المتحدة.](#)
- [آليات المفوضية السامية لحقوق الإنسان \(OHCHR\) الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة: دليل عملي لانخراط فعال للدول في الآليات الدولية لحقوق الإنسان.](#)
- [مؤشرات حقوق الإنسان لدى OHCHR دليل للقياس والانفاذ : خصوصاً الجدول ٤، ص91.](#)
- [وريقة OHCHR حول التعاون الدولي وأنظمة عمليات متابعة حقوق الإنسان.](#)

CTI
Centre Jean-Jacques Gautier
PO Box 137 - 1211 Geneva 19 - Switzerland

+41 (0)22 919 2167
info@cti2024.org
<http://www.cti2024.org>



CONVENTION AGAINST TORTURE INITIATIVE
CTI2024.ORG

أعد مبادرة مناهضة التعذيب بواسطة
مركز انفاذ حقوق الانسان - جامعة بريستول



© 2017 مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب (CTI). كل الحقوق محفوظة. المواد التي تحتوي عليها هذه الاصدارة يجوز ان تقتطف أو يُعاد طبعها مجاناً، بشرط الإشارة إلى مصدرها. الطلبات للسماح بإعادة طبع أو ترجمة هذه الإصدارة يجب أن توجه الى مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب (CTI) والأمثلة المستخدمة في هذه الاصدارة تستند إلى معلومات متاحة بشكل علني. مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب ترحب بأي عمليات تصحيح أو تحديث حسب الاقتضاء.

تخطيط وتصميم: BakOS DESIGN